الأمم المتحدة A/C.1/51/PV.10

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون

## اللجنة الأولى
الجلسة ١٠
الاثنين، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

**الرئيس:** السيد الاكساندر سيتشو . . . . . (بيلاروس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**البنود ٦٠ إلى ٨١ من جدول الأعمال (تابع)**

**المناقشة العامة بشأن البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي**

**السيد بيريز - أوتيرمين** (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني أخاطب اللجنة الأولى من خلال دورة من دورات الجمعية العامة ستظل ذكراها ماثلة بسبب الإجراء التاريخي الذي اتخذته بفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي صك يتوج مرحلة هامة في عملية إضفاء الطابع اللانووي، أو بمعنى أدق، نزع السلاح النووي بصورة أكيدة.

لقد شهدت هذه العملية نقطة تحول في مسارها خلال الدورة الخمسين للجمعية العامة عندما قام عدد كبير من الدول بمبادرة أسفرت في نهاية الأمر عن قرارين: القرار ٥٠/٦٥ الذي يطلب الى مؤتمر نزع السلاح إبرام صك متعدد الأطراف وقابل للتحقق بحيث يتيسر التوقيع عليه في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة؛ والقرار ٥٠/٧٠ ألف الذي شجب التجارب النووية التي أجريت في غضون عام ١٩٩٥. وقد شاركت أوروغواي بنشاط في هذه العملية، نظرا الى أنها أحد أوائل البلدان التي أيدت مبادرة استراليا الرامية الى اعتماد الجمعية العامة لنص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقد حظيت هذه المبادرة في نهاية الأمر بتأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

ورغم أن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إنجاز هام على الطريق صوب نزع السلاح النووي فإنه مجرد خطوة أولى في هذا الصدد. إننا نقدر على النحو الواجب الإتفاق ونفهم أنه قد يسر التطلع الى الالتزام بالقضاء على التجارب النووية اعتبارا من اليوم فصاعدا. وفضلا عن ذلك، فإننا نقدر الأهمية التي ستترتب على ذلك بالنسبة للتعاون الدولي، ولا سيما في مجال التحقق. ورغما عن ذلك، فإنه لا تزال الشكوك تراودنا بخصوص العملية المعقدة، عملية دخول هذه المعاهدة الى حيز النفاذ، ولأن التجارب النووية التي لا تنطوي على تفجيرات قد لا تتوقف.

ويجب مواصلة القيام بعملية نزع الأسلحة النووية. وينبغي للشروع في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر أن تبدأ في عام ١٩٩٧ أن يعطي، من بين جملة أمور، زخما جديدا لما نقوم به من عمل لتخفيض الترسانات النووية. وينبغي ألا تقتصر الجهود المجددة المبذولة لإيجاد عالم خال من الأسلحة

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86580
*9686580*

النووية بواسطة التخفيض الحاسم لترسانات الدول الحائزة للأسلحة النووية على النجاحات التي شهدناها بالفعل، مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتمديد معاهدة عدم الانتشار الى أجل غير مسمى. وينبغي إعطاء دعم متحمس لاستكمال الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار المقرر أن يعقد في عام ٢٠٠٠.

ومن النقاط الأخرى التي يجدر بنا أن نذكرها في مناقشات هذه اللجنة الفتوى التاريخية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه. فقد صرحت أعلى هيئة قضائية دولية في هذه الفتوى بأن التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها يتنافى مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم فإنه مناقض للقانون الدولي، ولا سيما مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي. كما أكدت المحكمة التزام الدول بأن تدخل بحسن نية في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي وبأن تختتم هذه المفاوضات. إن هذا الإعلان الهام من قبل أعلى هيئة قانونية في منظومة الأمم المتحدة معلم بارز يوفر، من الآن فصاعدا، إطارا للمناقشات التي تجرى داخل هذه المنظمة وفي مجال قانون المعاهدات.

وفيما يتعلق بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، نود الإعراب عن ارتياحنا للتقدم المحقق منذ توقيع المعاهدتين المنشئتين لمنطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا وفي أفريقيا. ومما له أهمية خاصة توقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على بروتوكولات معاهدة راروتونغا، الذي يعني أن جميع الدول الخامس الحائزة للأسلحة النووية قد أصبحت الآن طرفا في المعاهدة.

ولقد توصلنا، من خلال إعلان مناطق جغرافية بأنها مناطق خالية من الأسلحة النووية، الى النقطة التي أصبح فيها نصف الكرة الجنوبي بأكمله، ومناطق متاخمة معينة، خاليا من جميع الأنشطة المتصلة بالأسلحة النووية في الوقت الحالي. وإذا ما أخذت معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وأنتاركتيكا معا، فإن ذلك يعني أننا الآن على الطريق صوب إخلاء نصف الكرة الجنوبي من أنشطة من قبيل استحداث الأسلحة النووية وتجريبها ووزعها وتخزينها ونقلها.

وفي هذا الصدد، نود أن نقدم دعمنا الكامل لاقتراح البرازيل بالاعتراف بهذا الاتجاه، وهو مبادرة تدخل أيضا في سياق الأنشطة الأخرى للدورات الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وبخاصة قرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ١٩٩٥، الذي ساعد في إنشاء هذا النوع من الترتيب، كأحد الصكوك الرئيسية للسلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نود أن نشير الى ان أوروغواي تؤيد من حيث المبدأ مقترح وفد ألمانيا المتعلق بإزالة الألغام في مناطق عمليات حفظ السلام الجارية. وهذا النوع من الأسلحة، الذي وصف بحق بأنه أسلحة دمار شامل ذات نطاق صغير، ما زال يسبب ضررا من المتعذر إزالته ويزهق الأرواح يوميا، حتى بعد انتهاء الصراعات. فحقول الألغام، التي كانت نتيجة استخدام ملايين الألغام في أنحاء العالم، تشكل أحد أهم التحديات لعملنا من أجل إعادة بناء المجتمعات في فترات ما بعد انتهاء الصراع.

وإن كتائب أوروغواي التي كان يتعين عليها مواجهة المخاطر التي تنطوي عليها أنشطة إزالة الألغام، قد عانت من الآثار المترتبة على الألغام البرية المضادة للأفراد، بما في ذلك الإصابات التي وقعت في أنغولا وموزامبيق والصحراء الغربية. ولذا، فإننا تكلمنا جهارا، في عدد من المناسبات، ضد توزيع الألغام البرية المضادة للأفراد وتخزينها وتصديرها وانتاجها. ولقد آن الأوان لمعالجة هذه المسألة وللسعي الى التماس حلول للآثار المادية والاقتصادية المترتبة على هذا النوع من الأسلحة.

وفي شهر أيار/مايو الماضي، اعتمد في فيينا البروتوكول الثاني لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ويشير هذا البروتوكول الى استعمال الألغام والافخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. وينبغي أن ينظر إليه بوصفه خطوة أولى هامة نحو إزالة هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل ذات الأثر المتأخر. وستشارك أوروغواي مرة أخرى أيضا في تقديم مختلف مشاريع القرارات التي ستقدم خلال هذه الدورة بشأن المساعدة

في إزالة الألغام والوقف الاختياري لتصدير الألغام البرية.

وفي هذا الإطار، الذي أشير إليه بأنه نزع السلاح الجزئي، فإن من الأهمية بمكان أن تعالج المشاكل التي يسببها انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة معالجة متعمقة ومبتكرة. وتستخدم هذه الأسلحة في عدد مذهل من الأعمال، يتراوح من أعمال العدوان بين الدول الى الجرائم العادية. وتتصل هذه الأنشطة، من جملة أمور، بالاتجار بالمخدرات، والتمزق الداخلي، والجريمة المنظمة والأعمال التي تضطلع بها جماعات المرتزقة. ويشجع عليها نظام الرقابة على الأسلحة الذي يسمح بالانتشار السهل والحر للأسلحة المستخدمة في ارتكاب جرائم من هذا النوع عن طريق نظام سري، لا يمكن وقفه على ما يبدو، للتجارة العابرة للحدود. وفي هذا الصدد، ينبغي للحكومات أن تكون على استعداد لتأييد توصيات فريق الخبراء الذي ما فتئ يعمل بصدد هذه المسألة منذ حزيران/يونيه ١٩٩٦، مستهدفا في النهاية خفض الاتجار بهذه الأسلحة وكبح آثارها المدمرة.

وأخيرا، أود أن أشير بالتحديد الى آخر دورة عقدتها هيئة نزع السلاح. ففي بياننا الأخير الذي أدلينا به في المناقشة العامة للدورة الخمسين للجمعية العامة، أعربنا عن قدر معين من القلق بشأن وتيرة العمل البطيئة في الهيئة، إذ أنه لم يتم إحراز نتائج هامة في الدورات التي عقدتها تلك الهيئة مؤخرا. وينبغي أن نشير الى أن الهيئة في دورتها العادية المعقودة في ١٩٩٦، وافقت على مجموعة من المبادئ التوجيهية للرقابة على عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي وللقضاء على الإتجار غير المشروع بالأسلحة. وأعطى هذا الإنجاز زخما جديدا لعمل الهيئة. ويعتقد وفد بلدي أن المواضيع التي ستدرج في جدول أعمال الهيئة في المستقبل، وبخاصة تلك المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ونزع السلاح التقليدي أو بإزالة الألغام في عمليات حفظ السلام، تنطوي على أهمية خاصة.

**السيدة فلوريز بريدا** (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني إذ اتكلم باسم وفد كوبا في دورة اللجنة هذه، أود أن أنقل إليكم، سيدي، تهانئنا على انتخابكم الجدير به للاضطلاع بالرئاسة. ونتوجه بتهانئنا أيضا الى أعضاء المكتب الآخرين.

ونود كذلك أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل امتنان الوفد الكوبي للسفير لوفسانجين اردينيشولون ممثل

منغوليا على ما بذله من تفان في مكتب رئيس هذه اللجنة في دورتها الخمسين.

وإن القيام بتقييم موضوعي لما جرى أثناء العام منذ اجتمعت اللجنة الأولى آخر مرة يقودنا الى الاستنتاج بأنه، بالرغم من بعض الخطوات الإيجابية المتخذة نحو الأمام، لم يحقق سوى تقدم ضئيل جدا في الوفاء بالأولويات التي وافقت بلداننا على إنشائها في برنامج العمل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ولذا فإننا لا نجد سببا للاسترخاء في عملنا، إذا كنا نرغب في أن نحقق ذات يوم هدف نزع السلاح العام والتام في ظل رقابة دولية صارمة.

وفي العام المنصرم، أكدت الجمعية العامة في عدد من القرارات على ضرورة اتخاذ إجراء فوري في المجال الذي تعتبره كوبا يحظى بأولوية قصوى لها في: أي نزع السلاح النووي. ومما يؤسف له أنه لم يتضح أن هذا ممكن. على أن ما فتئ يثير ازعاجا أشد أن إحدى الدول النووية أعلنت دون تردد في المناقشة العامة أن من غير الواقعي أن نتوقع أن يعالج مؤتمر نزع السلاح مسألة نزع السلاح. وتود كوبا أن تؤكد مجددا مرة أخرى على موقفها الثابت المؤيد لأن تنشأ على أساس الأولوية لجنة مخصصة لنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، فإن برنامج العمل الذي اقترحه عدد كبير من الوفود في جنيف، بما فيها كوبا، يمثل اسهاما ملموسا نأمل بأن يؤخذ في الاعتبار على نحو مناسب في العملية التفاوضية.

وتشير الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه الى ما يلي:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي الى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات".

- ويود وفد بلدي أن يشدد على "اختتام"

"هذه المفاوضات" (A/51/4، الفقرة ١٨٢ (و))

وهذه الفتوى تأكيد من أعلى جهاز قانوني متعدد الأطراف على الأهمية الأساسية للإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومؤخرا، تم اعتماد ما يسمى بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن ينظر إليها كتتويج للدعوات المتكررة طوال بضعة عقود من جانب المجتمع الدولي الى الاضطلاع بهذا العمل. ومع ذلك، فإن المعاهدة لا ترقى الى مستوى التوقعات وهي بالتأكيد ليست صكا قانونيا كنا نود أن نراه. والوفود التي كانت تشارك بنشاط أكبر في العملية التفاوضية تعرف حق المعرفة الموقف العنيد الذي اتخذه بعض الدول النووية. وفي نهاية المطاف، فإن هذا الموقف جعل من المستحيل وضع هذه المعاهدة في سياقها المناسب سياق نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه. ولا تحظر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوى اجراء التجارب عن طريق التفجيرات، وهذا شيء تقني يكاد لا يمثل شاغلا للدول النووية ولا يلزمها بالتأكيد بإنهاء التطوير النوعي لهذه الأسلحة.

وفي الوقت نفسه، فإن الإرغام على اعتماد المعاهدة عن طريق خرق الإجراءات الثابتة لمؤتمر نزع السلاح أوجد سابقة سلبية جدا فيما يتعلق بمصداقية المؤتمر بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح.

أما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى فتقوم كوبا بدور نشط في عملية التفاوض التي ترمي إلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية باعتماد بروتوكول للتحقق. وكما ذكر وفدنا مرارا وتكرارا في فريق الخبراء الحكومي المخصص لهذه المسألة، نعتقد أنه ينبغي لأي بروتوكول في المستقبل أن يضمن الامتثال لجميع أحكام الاتفاقية، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بعمليات التبادل والنقل للأغراض السلمية.

ولا يفوت الوفد الكوبي أن يعرب عن بالغ القلق إزاء الحالة الراهنة المتعلقة بدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. إن عدم قيام الدولتين الرئيسيتين الحائزتين لتلك الأسلحة بالتصديق على الاتفاقية، في الوقت الذي يبدو فيه أن لحظة دخولها حيز النفاذ وشيكة، يجعل من الممكن حقا أن يصبح هذا الصك القانوني معاهدة أخرى كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسيتعين على

اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي أن تقيم الحالة بعناية وأن تتخذ القرارات المناسبة لمعالجتها.

لقد أكدت هيئة نزع السلاح هذا العام جدواها التي لا مراء فيها بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا عندما فرغت بنجاح من النظر في جميع البنود التي كانت مدرجة في جدول أعمالها. وأن تبادل الآراء الذي جرى بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح كان مفيدا للغاية. وأن عقد دورة استثنائية كهذه من شأنه أن يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي بأسره على نزع السلاح والدور الذي ينبغي للأمم المتحدة القيام به لمعالجة المسألة. وتؤيد كوبا تأييدا قويا البدء بالعملية التحضيرية في وقت مبكر من عام ١٩٩٧ وعقد الدورة الاستثنائية الرابعة في عام ١٩٩٩.

وتتشاطر كوبا تشاطرا كاملا الشواغل الإنسانية التي تنبع من الاستخدام العشوائي والطائش للألغام البرية المضادة للأفراد. لهذا يقوم بلدي بدور نشيط في عمل المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية بشأن بعض الأسلحة التقليدية، ويعتقد أن نتائجه، ولا سيما اعتماد البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى تشكل خطوة إلى الأمام لا يمكن تجاهل أهميتها. إن تحقيق العالمية لتلك الاتفاقية التي صدقت عليها كوبا في عام ١٩٨٧، ينبغي أن يكون أولويتنا في هذه المرحلة.

إن استخدام الألغام في سياق المذهب العسكري لكوبا لا ينص عليه إلا بوصفه وسيلة لدرء تهديد وشيك أو صد عدوان خارجي، وعندئذ لا تستخدم إلا مراعاة لمتطلبات وضع علامات على مواقع الألغام، والإخطار بأماكن وجودها وتسجيل وزعها، بغية تحاشي أي أثر لها على السكان المدنيين. ولا يستخدم بلدنا الألغام إلا في أوقات السلام كوسيلة لحماية حدوده الوطنية كما هي الحال في محيط القاعدة البحرية في غوانتانامو الواقعة على أرض كوبية تحتلها الولايات المتحدة بصورة غير مشروعة ضد إرادة شعبنا.

ويؤكد بلدي من جديد اهتمامه المخلص بتأييد المبادرات الدولية التي يمكن أن تساعد بحق على إيجاد حلول أكثر فعالية للمشاكل الإنسانية التي تنجم عن الاستخدام غير المسؤول والعشوائي للألغام. وفي الوقت نفسه يجب أن تضمن تلك المبادرات المصالح الأمنية القومية المشروعة لدول لا تستخدم مثل كوبا هذه الأسلحة إلا لأغراض دفاعية، ممتثلة لجميع الأحكام الدولية القائمة والمنطبقة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن استعداد وفدي للمساهمة في خبرتنا في تنفيذ البرامج الدولية لمعالجة ضحايا الألغام وتأهيلهم.

وثمة مسألة واحدة أخيرة نود إثارتها لكي تنظر اللجنة فيها، ألا وهي اهتمامنا بالعمل في إطار حركة عدم الانحياز لكي نقدم مرة أخرى هذا العام مشروع قرار بشأن الامتثال للمعايير البيئية في وضع اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة وفي تنفيذها. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، نأمل ليس في الإبقاء على التأييد الواسع الذي لقيه نص مماثل في العام الماضي فحسب بل في أن يلقى نص هذا العام تأييد جميع الوفود.

**السيد طيب** (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس: يطيب لي، في البداية، أن أزجي تهانئ وفد بلادي لكم على تسنمكم رئاسة هذه اللجنة الهامة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا لعلى يقين بأنكم بما تملكون من خبرة وحكمة ستقودون أعمال هذه اللجنة إلى كل ما نصبو إليه من نتائج مثمرة تكون دفعا وزخما قويا لمسعى الأسرة الدولية نحو نزع السلاح العام الكامل، وخلق بيئة دولية آمنة خالية من السلاح النووي وغيره من الأسلحة الفتاكة. وأؤكد لكم رغبتنا في التعاون معكم وحرصنا على ذلك في كل ما من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة بإذن الله.

تنعقد أعمال هذه اللجنة في ظل تكثيف الجهود الدولية والإقليمية نحو نزع السلاح النووي بما يبعث الأمل والتفاؤل في تنامي الوعي العالمي إزاء التخلص النهائي والكامل من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل. ففي العام الماضي تم تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية إلى ما لا نهاية. وقبل أسابيع قليلة أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى صعيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، تم في نهاية العام الماضي، ١٩٩٥ التوقيع على معاهدة بانكوك لجعل منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي شهر نيسان/أبريل

من هذا العام جرى التوقيع على معاهدة بيليندابا لجعل قارة أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، إضافة إلى توقيع كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على بروتوكول معاهدة راروتونغا لجعل منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية بما يجعل إضافة إلى معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة أنتاركتيكا نصف الكرة الجنوبي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفي منطقتنا، الشرق الأوسط، انضمت كل من الإمارات العربية المتحدة وجيبوتي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أعلن معالي وزير خارجية عمان أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية عن قرار بلاده الانضمام إلى هذه المعاهدة. وبذلك تكون كافة الدول العربية، بل وجميع دول الشرق الأوسط، أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عدا إسرائيل التي لا تزال ترفض الانضمام إلى هذه المعاهدة.

ومن جهة أخرى، جاء صدور فتوى محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية بمثابة خطوة كبرى نحو تعزيز الجهد الدولي لنزع السلاح النووي. فقد أكدت محكمة العدل الدولية، بإجماع القضاة، أنه يوجد التزام من جميع الدول بمواصلة المفاوضات بحسن نية **وإنهاء هذه المفاوضات** من أجل القضاء على السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة. فبهذه الفتوى من محكمة العدل الدولية ينبغي أن ينتهي التشكيك حول طبيعة التزامات الدول الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة تقضي ليس فقط - كما كان يدعي البعض - بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإنما تلزم الدول الأطراف بإنهاء هذه المفاوضات بما يفضي إلى نزع السلاح النووي في جميع جوانبه.

وإن هذه الانفراجات في الجهود الدولية لنزع السلاح يتعين أن تكون حافزا ودافعا نحو المزيد من الجهد والتعاون الدولي لتحقيق الهدف النهائي الذي تصبو إليه البشرية وهو العيش في عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وكما قال معالي الأمين العام للأمم المتحدة في مخاطبته لهذه اللجنة في الأسبوع الماضي فإن السباق نحو نزع السلاح النووي ونزع الأسلحة الأخرى ينبغي ألا يعرف الهدوء والراحة كما كان عليه سباق التسلح النووي خلال الحرب الباردة.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من كافة الدول وعلى الأخص منها الدول الحائزة على الأسلحة النووية في التخلص من مبدأ الاعتماد على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي، ويتطلب كذلك وضع الضوابط التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع قرار الأمم المتحدة ١ (د - ١) لعام ١٩٤٦ الذي يتناول كافة أسلحة الدمار الشامل.

وإن الهدف الرئيسي للمعاهدات الدولية والإقليمية لنزع السلاح النووية وغيره من الأسلحة هو تعزيز وحماية مناخ السلم والأمن في العالم. ولا يمكن لهذه الأدوات القانونية أن تؤدي دورها إلا إذا كانت ذات طبيعة عالمية ومتعددة الأطراف وقابلة للتحقق، وإلا فإنه سوف يكون هناك خلل في الالتزام بتطبيق هذه المعاهدات وبالتالي انعكاس هذا الخلل على البيئة الأمنية في العالم. فالدول التي تقع خارج نطاق معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية مثل إسرائيل يمكنها تطوير برامج نووية عسكرية خارج نطاق نظام هذه المعاهدة مما يشكل خطرا جسيما على الأمن والسلم الدوليين.

كما أنه لا بد من تطوير نظم الضمانات والتحقق بما يجعلها محكمة وقادرة على منع أي طرف من الالتفاف على هذه النظم واختراقها، كما حدث من قبل العراق وبعض الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فالانضمام إلى معاهدات في حد ذاته لا يكفي إذا لم يتبعه التزام دقيق بنظام الضمانات والتحقق المتعلق بهذه المعاهدات.

وإن المملكة العربية السعودية تدعم الجهود الدولية والإقليمية وتشارك فيها الهادفة إلى نزع السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، وهي في هذا الإطار قد صادقت في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ على اتفاقية "حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" قبل دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ وبذلك تكون المملكة العربية السعودية طرفا في جميع الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. كما أيدت بلادي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد معاهدة "الحظر الشامل للتجارب النووية" باعتبار أن هذه المعاهدة تشكل خطوة هامة وإيجابية في نزع السلاح

النووي، وليست هدفا نهائيا. وكنا نأمل أن تأتي هذه المعاهدة في إطار عملية شاملة لنزع السلاح النووي، وأن تنص على حظر شامل للتجارب النووية في جميع أشكالها بما يساهم بشكل فعال في عملية نزع السلاح النووي وفي عدم الانتشار بجميع جوانبه. كما أننا نخشى أن يؤدي اشتراط بدأ نفاذ هذه المعاهدة بتصديق ٤٤ دولة إلى تعرضها لمخاطر التأجيل الطويل لدخولها حيز النفاذ مما يشكل انتكاسة - لا سمح الله - للجهود الدولية لنزع السلاح النووي.

وفيما تشهد العديد من المناطق في العالم نجاحات في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون دول هذه المناطق وإدراكها حتمية التعايش السلمي والأمني بعضها مع بعض، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تستعصي أمام كافة الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية، وذلك بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل. فرغم توالي صدور قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٤ بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وآخرها القرار ٦٦/٥٠، وقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) (لعام ١٩٨١)، وقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي نصت فقرته الرابعة عشرة على تنفيذ القسم (ج) من القرار المذكور يمثل خطوة نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها. مع كل هذه القرارات الدولية لم يتخذ أي إجراء ملموس نحو تطبيق هذه القرارات ووضعها موضع التنفيذ، وذلك بسبب اعتراض إسرائيل على ذلك.

وبرغم تأييد إسرائيل "ظاهريا" لفكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، فإنها في واقع الأمر تمتنع عن اتخاذ أية خطوة عملية لتحقيق هذا الهدف. فإسرائيل لا تزال ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي بذلك تكون الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك برامج نووية خارجة عن نطاق نظام الرقابة الدولية، الأمر الذي يشكل خطورة متناهية على أمن واستقرار المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وإمعانا في عدم الاستجابة للإرادة الدولية تعمل إسرائيل على إبعاد هذا الموضوع عن نطاق الأمم المتحدة دأبا على موقفها في إبعاد هذه المنظمة الدولية عن عملية السلام في الشرق الأوسط رغم أن الأمم المتحدة هي التي أنشأت دولة إسرائيل وأوجدتها في منطقة الشرق الأوسط بموجب قرارها (١٨١) (د - ٢) لعام ١٩٤٧. وهي تفعل ذلك للالتفاف على القرارات الدولية والمماطلة بما يمكنها من الاستمرار في تطوير برامجها النووية العسكرية خارج نطاق نظام الرقابة الدولية لفرض هيمنتها وبسط الرعب في المنطقة.

وكانت دول المنطقة يحدوها أمل كبير في أن تشجع عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١ إسرائيل على الاستجابة للمطالب الدولية والإقليمية في معالجة موضوع السلاح النووي في الشرق الأوسط. وقد تم تشكيل فريق عمل يُعنى بالرقابة على التسلح والأمن الإقليمي في إطار محادثات السلام المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط لبحث كافة قضايا التسلح بما في ذلك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. إلا أن إسرائيل تبنت موقفا معارضا لمعالجة مسائل التسلح النووي في إطار فريق العمل هذا، بل إنها رفضت الإعلان عن الالتزام بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للرقابة الدولية حتى بعد التوصل إلى سلام شامل في المنطقة، ناسفة بذلك إجراء رئيسيا من إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة. إن هذا الموقف السلبي والمتعنت الذي تقفه إسرائيل في فريق عمل الرقابة على التسلح والأمن الإقليمي في محادثات السلام المتعددة الأطراف قد أعاق حدوث أي تقدم ملموس في أعمال هذا الفريق. ومن الغرابة أن إسرائيل تقول في ردها على الأمين العام للأمم المتحدة الوارد في تقرير الأمين العام بخصوص إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط

> "إن محفل فريق العمل المتعدد الأطراف المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في الشرق الأوسط هو أكثر محفل واعد لمتابعة المفاوضات بين الأطراف".

بينما تصر في محادثات هذا الفريق على رفض بحث مسائل التسلح النووي في الشرق الأوسط (A/51/286، ص ٤، الفقرة ٨).

إنه لمن المؤسف حقا أن يكون هناك إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وتقف إسرائيل حائلا أمام تحقيق رغبة شعوب المنطقة الأخرى في العيش في منطقة آمنة خالية من الرعب النووي.

إن المملكة العربية السعودية، في ضوء ما تقدم، تـُطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة مرافقها النووية لنظام الرقابة الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة سوف يـُمهد الطريق نحو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، الأمر الذي سيكون له أكبر الأثر في المسيرة العالمية نحو بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويحدونا وطيد الأمل في أن تـُكلل أعمال هذه اللجنة بإصدار قرارات تـُعالج هذا الموضوع الهام معالجة شاملة وصريحة تتضمن مقترحات عملية لتحقيق حلم شعوب منطقة الشرق الأوسط بالعيش في بيئة آمنة خالية من الرعب النووي.

**السيد إنخسيخان** (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): شهد المجتمع الدولي في العام الماضي انجازات تاريخية في جدول أعماله لنزع السلاح وهي ما يلي: فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومعاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ويلزمها تصديق واحد لدخولها حيز النفاذ، ستصبح جاهزة للتنفيذ قريبا؛ وفرض قيود إضافية على استعمال أسلحة معينة؛ والحظر الكامل على أسلحة الليزر المسببة للعمى.

وإن إبرام معاهدتي بانكوك وبيليندابا وسّع توسيعا كبيرا المنطقة المـُعلن أنها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه المنطقة تشمل ١١٤ دولة ويبلغ عدد سكانها ١,٧ بليون نسمة. وهي تمثل مع انتاركتيكا أكثر من ٥٠ في المائة من بر الأرض. وعلاوة على ذلك، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمها بشأن مسألة مشروعية استخدام الأسلحة النووية، وبشأن الالتزام بالقضاء عليها. وجميع هذه الإنجازات أمكن تحقيقها بفعل التحسن العام في المناخ الدولي، وتصميم الدول والشعوب على جعل العالم مكانا أكثر أمانا وأفضل للعيش فيه.

وترحب منغوليا بهذه التطورات الإيجابية في ميدان نزع السلاح وتعزيز الأمن العالم. ومع ذلك، فإن ما يـُحتاج إليه هو بذل جهود منتظمة وجريئة من جانب المجتمع الدولي من أجل تخفيض ترسانات الأسلحة تخفيضا هائلا وكفالة الأمن أيضا. وترى أنه ينبغي للمجتمع الدولي، بغية تحقيق هذا الغرض، أن يـُحدد الأولويات والبرنامج لزيادة نزع السلاح. وتعتقد منغوليا، بوصفها عضوا في مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح، أنه عقب تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى بجد لمسألة القضاء الكامل على الأسلحة النووية. ومشروع البرنامج الذي يتألف من ثلاث مراحل والذي اعتمدته مجموعة الـ ٢١ للقضاء على الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٢٠، وتقرير لجنة كانبيرا بشأن القضاء على الأسلحة النووية يمكن أن يشكلا الأساس لهذا النهج وللمفاوضات.

وإن إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة نحو الحيلولة دون التحسين النوعي للأسلحة النووية وانتشارها، نحو تعزيز هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ويؤمل أنه مع التفجير النووي الـ ٤٥ في لوب نور يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، يكون العالم قد شهد آخر هذه التفجيرات المشؤومة. ويعزز هذا الأمل أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تخطت الوقف الاختياري من طرف واحد للتفجيرات النووية عندما وقـّعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نظرا إلى أنه، بمقتضى القانون الدولي، تلتزم الدولة التي توقع على معاهدة أو اتفاقية دولية بالامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يـُبطل موضوع ومقاصد تلك المعاهدة أو الاتفاقية. ومن الناحية السياسية، فإن تجربة إضافية واحدة، مهما كانت صغيرة، يمكن أن تـُلحق ضررا متعذرا إصلاحه بالجو الدولي المؤاتي والبنـّاء السائد، وأن تحمل الآخرين على استئناف هذه التجارب أو الشروع فيها. ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية خاصة بالنسبة لمنغوليا، نظرا إلى أنها أحد أكثر البلدان تضررا بتفجيرات التجارب النووية في الجو وتحت سطح الأرض على حد سواء. ولقد أجري ربع التجارب المسجلة تقريبا بجوارها، ولا يزال يتعين تقييم الآثار البيئية والصحية والجيوفيزيائية المترتبة عليها.

لهذه الأسباب شاركت منغوليا، بوصفها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، مشاركة نشطة في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتأمل منغوليا صادقة أن تكون تجربة لوب نور آخر تجربة على الأرض.

ولقد كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حلا وسطا تم التوصل إليه نتيجة للمفاوضات المكثفة التي أجريت. إنها ليست كاملة. وهي لا تحظر زيادة تحسين الأسلحة النووية عن طريق التجارب النووية التي تجرى في المختبرات، ولا تتصدى بصورة كافية لمسألة نزع السلاح النووي. والأحكام النهائية للمعاهدة تجعل دخولها حيز النفاذ بطيئا إلى حد بعيد. وعلى الرغم من هذا النقص وبعض جوانب النقض الأخرى، فإن منغوليا، مثل ١٣٠ بلدا تقريبا، قد وقّعت على المعاهدة. وستصدق عليها في الوقت المناسب، وستشارك مشاركة نشطة في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويحدونا الأمل أن البيانات المبهمة التي أدلي بها لدى التوقيع على المعاهدة، ومفادها أن وجود ترسانات نووية ضخمة في العالم وتمسك الآخرين بسياسات الردع النووي يتطلبان ألا يكون المقصود بمراعاة المصالح الوطنية العليا لضمان سلامة وموثوقية وفعالية الأسلحة النووية تغيير الالتزامات التعاهدية.

وإن مصداقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شأنها شأن مصداقية معاهدات دولية أخرى في ميدان نزع السلاح، تتوقف على فعالية نظام التحقق منها. لذلك نعتقد أن نظام التحقق بمقتضى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ينبغي أن يكون كفؤا وفعالا من حيث التكاليف، وينبغي أن يضمن إمكانية وصول جميع الدول الأطراف بشكل متكافئ. ومنغوليا، وهي مصممة على أن تُدلي بدلوها في تنفيذ معاهدة الحظر الشامل، ستشترك اشتراكا فعالا في نظام الرصد الدولي للكشف عن التفجيرات النووية. لذلك عرضت منغوليا أن تستضيف في أراضيها عددا من محطات رصد الزلازل والنويدات المُشعة والذبذبات دون الصوتية. ونتيجة لذلك فإن التزام منغوليا بنظام الرصد الدولي سيكون أوسع من التزام العديد من الدول الأطراف الأخرى. إن هذا الواقع وكذلك الحالة الاقتصادية والمالية للبلد يحملانه على أن يشاطر غيره التكاليف المالية وغيرها التي ستكون في نهاية الأمر مرتبطة بتشغيل تلك المحطات. وفي هذا الصدد يطيب لمنغوليا أن تنوه بعرض اليابان توسيع التعاون مع البلدان النامية بشأن تكنولوجيات الزلازل.

وعندما تقوم بيلاروس بإزالة آخر قذائفها النووية الاستراتيجية هذا العام ستكون أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان قد أزالت مجتمعة ٣ ٤٠٠ قطعة من الأسلحة النووية من أراضيها، وفكّكت بنياتها الأساسية النووية، وأصبحت بذلك دولا غير حائزة للأسلحة النووية، من الناحيتين القانونية والواقعية. وتثني منغوليا، كغيرها، على تلك الدول للخطوات الملموسة التي اتخذتها وفقا لالتزاماتها الدولية.

ومما يدعو إلى الارتياح أيضا أن أربع دول من الدول الحائزة للأسلحة النووية آخذة في تخفيض ترساناتها أو تفكر في ذلك. إن روسيا والولايات المتحدة آخذتان في تخفيض ترسانتيهما الاستراتيجيتين بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها وذلك قبل التاريخ المقرر، وهو كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بوقت طويل. ومن المتوقع أن تكون المملكة المتحدة، خلال عامين، قد حولت ترسانتها النووية إلى نظام واحد للأسلحة النووية، بينما أعلنت فرنسا نيتها الإلغاء التام لنظام قذائفها النووية ذات القاعدة البرية. بيد أن وجود مخزون الأسلحة النووية الذي يُعادل ٠٠٠ ٧٥٠ من الأسلحة النووية من النوع الذي استخدم في هيروشيما، يدل على أننا لا نزال بعيدين عن جعل العالم مكانا أكثر أمانا.

وفور تصديق الاتحاد الروسي على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها "ستارت ٢" وشروع روسيا والولايات المتحدة بذلك في تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية إلى ٠٠٠ ٣ و ٥٠٠ ٣ سلاح على التوالي، نأمل أن تبدأ المفاوضات بشأن "ستارت ٣" - ويُفضل أن تشمل جميع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

وإن إغلاق وتفكيك البنيات الأساسية لنظام الأسلحة النووية ينبغي، في نظرنا، أن يكونا خطوة أخرى ملموسة نحو نزع السلاح النووي. إن إغلاق وتفكيك مرفق التجارب في سيميبالاتينسك، والبنيات الأساسية في

أوكرانيا وبيلاروس ينبغي أن تعقبهما الآن خطوات مماثلة تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونرحب بالتزام الحكومة الفرنسية بإغلاق موقعها للتجارب في جزر موروروا في المحيط الهادئ. وسوف تُرحب منغوليا، أسوة بغيرها من بلدان المنطقة، ترحيبا خاصا بإغلاق مرفق التجارب الموجود في منطقتنا وتفكيكه في نهاية الأمر. ومن شأن تفكيكه أن يؤكد الالتزام بنزع السلاح النووي. وينبغي بالمثل إغلاق مختبرات البحوث العلمية المتخصصة وغيرها من البنيات الأساسية المتعلقة بالأسلحة النووية في الدول الحائزة للأسلحة النووية أو تحويلها بما يُنهي التحسين النوعي للأسلحة النووية.

ويثير الإبرام الناجح لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية السؤال عما يجب أن نفعله في ما يلي. تعتقد منغوليا، مثل الأغلبية الساحقة من الدول، أن المجتمع الدولي ينبغي أن يسعى بحزم إلى تحقيق نزع السلاح النووي. وذلك ليس حتمية سياسية فقط ولكنه أيضا الالتزام القانوني الذي يقع على الدول، كما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية، في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦. فقد اعترفت المحكمة بالإجماع بما يلي:

"ثمة التزام بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، واختتام هذه المفاوضات." (A/51/4، ص ٤٧)

وبالإضافة إلى ذلك، كما يدل تقرير لجنة كانبرا دلالة مقنعة، فإن مذهب الردع النووي نافل وخطير، ويقلل من أمن جميع الدول، بما في ذلك أمن الدول نفسها الحائزة للأسلحة النووية.

ونعتقد أن إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى من العالم على أساس الترتيبات التي توصلت إليها بحرية دول المناطق المعنية يشكل تدبيرا هاما من تدابير نزع السلاح وبالتالي يُعزز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولهذا تُرحب منغوليا بإبرام معاهدتي بانكوك وبيليندابا اللتين تنشئان منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في منطقتين شاسعتين جديدتين، بالإضافة إلى توقيع فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية على البروتوكولين الخاصين بمعاهدة راروتونغا. إن هاتين المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية اللتين أنشأتهما هاتان المعاهدتان تبرهنان على إرادة شعوب هاتين المنطقتين للتحرر من التهديد النووي وتعطيان زخما قويا لعملية نزع السلاح.

وفي عام ١٩٩٢ أعلنت منغوليا أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية. واتخذت هذه الخطوة حينما انسحبت القوات السوفياتية السابقة من بلدنا في أعقاب نهاية الحرب الباردة وتطبيع العلاقات الروسية - الصينية والمنغولية - الصينية. ويمكن فهم سياستنا على نحو أفضل إذا تذكرنا أنه في الستينات والسبعينات، في ذروة التوتر بين الصين والاتحاد السوفياتي، كان هناك خطر تحويل منغوليا، عرضا أو غير ذلك، إلى ساحة للقتال مع عدم استبعاد استخدام الأسلحة النووية. وإن انسحاب القوات التابعة لإحدى الدول النووية من منغوليا جعل استهداف بلدنا من قبل قوى نووية أخرى، كما كان الحال في الستينات والسبعينات، لا معنى له.

وإن مبادرة منغوليا قد لاقت الترحيب من الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. وقد أعادت الدول الأولى ذكر ضماناتها الأمنية السلبية والإيجابية فيما يتصل بمنغوليا. وتحظى المبادرة بالتأييد الكامل لحركة عدم الانحياز بصفة عامة. وعلى الرغم من أن مبادرتنا فريدة في نوعها فهي تعبير عن سياسة دولة لحماية نفسها من أن تقحم في الحسابات أو الخطط النووية للآخرين وذلك بأن تتحاشى وزع الأسلحة النووية أو أجزاء منها على أراضيها، مسهمة بذلك في الأمن النووي وبناء الثقة. وهذا تدبير دون إقليمي يتفق مع المصالح الوطنية لمنغوليا ذاتها وكذلك مع مصالح جارتيها اللتين تصادف أن تكونا دولتين نوويتين.

وإن منغوليا، وهي بلد واقع في قلب القارة الآسيوية، تعتقد أن منطقة آسيا الوسطى، بما فيها من فرص غير محدودة تقريبا وتحديات هائلة، يمكن تحويلها إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. فالبلدان المستضعفة

وغير الساحلية في منطقة آسيا الوسطى تضم مساحات شاسعة من الأراضي وسكانا يتزايد عددهم بسرعة وموارد طبيعية ثرية. وتمر معظم بلدان المنطقة بمرحلة انتقالية. وهي تمر الآن بعملية بناء الدولة، وتحديد مصالحها وأولوياتها الوطنية، وإعادة هيكلة اقتصاداتها. ونظرا للحالة القائمة في بعض الأجزاء الجنوبية من آسيا، وللاهتمام الخارجي المتزايد بمواردها من الطاقة والخامات المعدنية التي لم تستغل بعد، بالإضافة إلى مواردها البشرية غير المستخدمة، فإن من نافلة القول ان إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة دون الإقليمية سيكون له أثر إيجابي على الحفاظ على التوازن والاستقرار العامين وعلى تعزيزهما في المنطقة دون الإقليمية والمناطق المجاورة لها الهامة استراتيجيا.

وعلى غرار منغوليا، أعربت معظم بلدان تلك المنطقة دون الإقليمية، في عدد من المناسبات، عن اهتمامها بإعلان منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي فإن منغوليا تعتقد أن بإمكان الجمعية العامة أن تنظر في مسألة تحويل منطقة وسط آسيا الشاسعة إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية، بالنظر خصوصا إلى أن الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية في المنطقة تؤيدان باستمرار مبادرات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإنشاء هذه المناطق. وفي الحقيقة، بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، شجع رئيس مجلس الأمن، في بيانه بالنيابة عن أعضاء المجلس، على إقامة هذه المناطق لدى إشارته إلى التوقيع على معاهدة بليندابا.

وبالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نبذت حيازة تلك الأسلحة، وبالتالي فإننا نتوقع من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد تلك الدول. وحتى هذا التاريخ فإن الصين هي الوحيدة التي قطعت التزاما من جانب واحد وأكدته من جديد في نيسان/أبريل ١٩٩٥، بأنها لن تكون في أي وقت من الأوقات وأي ظرف من الظروف البادئة باستعمال الأسلحة النووية أو بالتهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو البلدان في المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومنغوليا تثني على قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) بشأن ضمانات الأمن الانفرادية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بوصفها خطوة هامة صوب الإبرام المبكر لمعاهدة دولية موضوعية.

وتعتقد منغوليا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعالج على وجه السرعة مسألة حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية. وفي رأينا، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يضاعف جهوده لجعل معاهدة وقف الإنتاج جاهزة للتوقيع في المستقبل القريب، ونظرا خصوصا إلى أنها من بين أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥.

وقبل ترك المسألة النووية، أود أن أتطرق بإيجاز إلى قضايا النفايات النووية. إن مسألة التخلص من النفايات النووية تكتسي أهمية متزايدة نتيجة للحظر الدولي لإلقاء النفايات المشعة في المحيطات، الذي تفرضه اتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، والزيادة السريعة في كميات النفايات النووية. إن الاستخدام المتزايد لمحطات الطاقة النووية في العالم والتدابير العملية لنزع السلاح النووي تقتضي أن تعالج الدول هذه المسائل على عجل واضعة في اعتبارها، في جملة أمور، مصالح الدول المجاورة والمجتمع الدولي ككل.

وإلى أن يتم التخلص من النفايات المشعة على نحو آمن، ستظل الدول معرضة لهذا التهديد الصامت الخفي، لأن الإشعاع الناجم عن تلف المواد المشعة، كما هو معرف في مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الإشعاعية، قد يسبب الموت والمعاناة والكوارث البيئية والدمار. ولهذا السبب، فإن الجمعية العامة تشير بصورة محددة في قراراتها بشأن حظر إلقاء النفايات المشعة، إلى الأخطار الكامنة وراء أي تخلص من النفايات النووية وهو الإلقاء الذي يمكن أن يؤدي ضمنا إلى نفس الآثار الناجمة عن الأسلحة الإشعاعية. وفي هذا السياق ترحب منغوليا بالقرار الصادر عن مؤتمر قمة موسكو بشأن السلامة والأمن النوويين الداعي إلى تأييد اتفاقية بشأن الإدارة المأمونة للنفايات المشعة والإسراع بإبرامها.

وأود الآن أن أنتقل إلى بعض المسائل غير النووية. فمما يثلج صدرنا الآن نلاحظ أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير

تلك الأسلحة ستدخل قريبا حيز النفاذ، بما أن ٦٤ بلدا، بما فيها منغوليا، صادقت بالفعل عليها. وإن المصادقة على هذه الاتفاقية من قبل جميع الدول الموقعة عليها، ولا سيما الدولتين اللتين تمتلكان أكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية، من شأنها أن تشكل خطوة هامة صوب القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وبالرغم من التقدم المحرز منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية (السُّمية) وتدمير تلك الأسلحة، فإننا نشعر بأن هناك حاجة إلى زيادة تعزيز الاتفاقية بزيادة فعاليتها بوضع نظام للتحقق فعال وملزم قانونيا. وفي هذا الصدد، ينبغي تقديم كل التأييد السياسي اللازم للفريق العامل المخصص.

وينبغي أن يسير نزع السلاح في ميدان أسلحة الدمار الشامل جنبا إلى جنب مع نزع السلاح التقليدي. وينبغي بذل الجهود لضمان الشفافية في التسلح، من أجل تعزيز مراقبة النقل غير المشروع للأسلحة وحظر وتقييد الأسلحة التي تعتبر مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي هذا الصدد، فإن انشغال المجتمع الدولي بالألغام البرية له ما يبرره. فهناك ما يقرب من ١١٠ ملايين لغم من الألغام البرية الناشطة، وهذه الألغام تقتل أو تشوه كل عام حوالي ٠٠٠ ٢٠ نسمة، وخصوصا المدنيين. وتشاطر منغوليا المجتمع الدولي القلق المتزايد مشاطرة كاملة. وهي تدرس الانضمام إلى البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ومنغوليا، بقيامها بذلك، تضع في اعتبارها، من ناحية واحدة، الجهود الدولية لحظر فئات معينة من الألغام البرية لأسباب إنسانية، ومن الناحية الأخرى، مصالحها الأمنية الوطنية. إن طول الحدود البرية لمنغوليا، بالإضافة إلى عدد سكانها، يجعل من المحتم عليها استخدام الألغام البرية للحفاظ على حرمة حدودها - وهو عنصر هام لسيادة الدولة وأمنها القومي - إلى أن يوجد بديل فعال قابل للتطبيق ويدخل حيز الاستعمال.

إن للنهج الإقليمية لبناء الثقة ونزع السلاح أهمية فائقة في ضمان السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب أيدت منغوليا تأييدا كاملا المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا - وهو الترتيب الناشئ حديثا للحوار الأمني الحكومي الدولي المتعدد الأطراف في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، والذي يمكن أن يضطلع بدور هام في بناء الثقة على المستوى الإقليمي، وتحديد الأسلحة، وربما تسوية القضايا السياسية والعسكرية الإقليمية. ومنغوليا ترغب في، وتعمل على الانضمام إلى هذا المحفل قريبا. وهي تؤيد بقوة الجهود المشتركة للدول الآسيوية لوضع سجل إقليمي للأسلحة التقليدية، ينبغي أن يكون أكثر تحديدا وتفصيلا من سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية بالإضافة إلى نشر دول المنطقة لأوراق بيضاء للدفاع.

وترحب منغوليا بالتوقيع على اتفاق شنغهاي بين الصين وروسيا وكازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان بشأن تعزيز الثقة في المجال العسكري في مناطق الحدود كحدث رئيسي له أهمية فائقة بالنسبة لزيادة الثقة في وسط آسيا. وإذ أنتقل إلى الأنشطة الإقليمية المتصلة بالأمم المتحدة، يود وفدي أن يثني على مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ على عمله في تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية الإقليمية بشأن مختلف المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن. وستواصل منغوليا، على غرار دول أخرى، تأييدها لعملية كاثماندو.

وفي الختام، أود أن أؤكد على نحو محدد على الدور المفيد والقيم للغاية الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في بحثنا المشترك عن أفضل الطرق والوسائل لتحقيق الأهداف النبيلة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في ظل ظروف أكثر أمنا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري الشخصي لمعهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام على عمله الدؤوب والمخلص، وعلى حولياته السنوية التي لا غنى عنها، وعلى تقاريره البحثية عن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي المحددة المنحى.

**السيد جاياناما** (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، باسم وفد تايلند، أن أتقدم إليكم يا سيادة الرئيس بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. فمساركم الوظيفي المتميز وخبرتكم الواسعة معروفان جيدا لنا جميعا، وإنني على ثقة من أن مداولات هذه اللجنة الهامة، بتوجيهاتكم القديرة، ستكلل بالنجاح. ونتقدم بالتهنئة أيضا إلى سائر أعضاء مكتب اللجنة.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين، ابتدأت دورة الجمعية العامة هذه بداية طيبة بفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي اعتمدت في الدورة السابقة في أيلول/سبتمبر. ويسر وفدي أن يلاحظ أنه بعد خمسين عاما من الانتظار حُظرت أخيرا تفجيرات التجارب النووية. وبوسعنا أن نقول الآن إنه توجد آلية دولية أخرى تساعد في تقييد التحسين النوعي للأسلحة النووية وتساعد على إعاقة السباق الطائش نحو التفوق النووي، لا سيما على المستوى الإقليمي، مما يجعل العالم مكانا أكثر أمنا. ووفدي مقتنع بأن المعاهدة، على الرغم من العيوب العديدة التي تشوبها، تمثل خطوة إلى الأمام نحو هدف أسمى يتمثل في نزع السلاح العام الكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي. ولذلك، ستنضم تايلند إلى الآخرين في التوقيع على المعاهدة والمصادقة عليها.

وكما ذكرت، أوجدت الجمعية العامة، باعتمادها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، آلية أخرى لنزع السلاح النووي وإزالة جميع الأسلحة النووية. ومهمتنا في المستقبل هي إيجاد مزيد من هذه الآليات وضمان أن تكمّل إحداها الأخرى وأن تكون ذات صلة بالواقع الراهن. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر مكمل لا غنى عنه لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام ضماناتها، ونأمل أن تتطور وتتعزز العلاقة بين النظامين في المستقبل.

وبالنسبة لمعاهدة عدم الانتشار على وجه الخصوص، تعتقد تايلند أنه ينبغي للدول الأطراف أن تبذل مزيدا من الجهود للوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين الرابعة والسادسة من المعاهدة، ولتحقيق هذه الغاية، نتطلع إلى مشاركة نشطة في العملية المؤدية إلى مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠، التي ستبدأ بأول اجتماع للجنة التحضيرية في العام القادم. وريثما يتم ذلك، نود أن نسجل دعمنا الكامل لبرنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية "٩٣ + ٢" الذي من شأنه، متى اعتمده بكليته مجلس إدارة الوكالة، أن يعزز تعزيزا كبيرا قدرة الوكالة على القيام بمهام التفتيش النووي، وأن يعزز بالتالي نظام عدم الانتشار.

والآن، وقد أصبح لدينا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار حيث نريدهما، فإن الخطوة المنطقية التالية هي أن نزيد من تكثيف جهودنا الرامية إلى نزع السلاح النووي ببدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، أو ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن إجراء هذه المفاوضات في الوقت الذي تجرى فيه مفاوضات بشأن وضع برنامج مرحلي لنزع الأسلحة النووية يؤدي في نهاية المطاف إلى التخلص من الأسلحة النووية في إطار محدد زمنيا. وينبغي إجراء المفاوضات بشأن هاتين المسألتين في مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح. والمفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، على وجه الخصوص، ستكون متمشية مع قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ عين، الذي يدعو إلى إنشاء لجنة مخصصة لهذا الغرض في مؤتمر نزع السلاح. وأثناء انتظارنا بدء تلك المفاوضات، يود وفدي أن يسجل تأييد تايلند لبرنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية الذي قدمه ٢٨ عضوا من مجموعة الـ ٢١ في جنيف في وقت سابق من هذا العام. ونحن نعتقد أن الاقتراح يمثل نهجا واقعيا يمكن أن يكون مبدأ توجيهيا مفيدا للمفاوضات المقبلة بشأن نزع السلاح النووي.

وفي حين أن من واجب الحكومات التفاوض بشأن نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف، فينبغي أن يكون من حق المجتمع الدولي والمجتمع المدني التوصل إلى توافق آراء عالمي مناهض لهذه الأسلحة وسائر أسلحة الدمار الشامل المقيتة. وبهذا الاعتقاد، ترحب تايلند بالفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. وفي حين أن فتوى المحكمة لا تقطع بعدم مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في ظل جميع الظروف، فإنها في واقع الأمر توفر أساسا راسخا لرأي عام عالمي تجاه الأسلحة النووية.

لقد كان الرأي المناهض للأسلحة النووية حتى الآن عاليا وواضحا، لا سيما من جانب شعوب الدول التي لا تملك أسلحة نووية أو لا تسعى إلى امتلاكها. وهذه الصيحة العامة أوضحت وأصبحت ملموسة من خلال إنشاء مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أقاليم مختلفة من العالم. وبدلا من وجود هذه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في معزل بعضها عن بعض، فإنها تحاول

الآن أن تتعاون فيما بينها وأن تتعلم كل منها من خبرات المناطق الأخرى. ونحن نعتقد أن هذه الممارسة ستساعد على إنشاء شبكة تعاون من شأنها أن تساعد في نهاية المطاف في ربط الأقاليم بعضها ببعض في عالم خال من الأسلحة النووية. وتايلند، بوصفها البلد المضيف للتوقيع على معاهدة بانكوك، التي أنشِئت بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في وقت مبكر من هذا العام، تفخر بشكل خاص بإسهامها في هذا الإنجاز وهي مصممة على التعاون الوثيق مع جميع الدول الزميلة الأطراف في معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

وتعتقد تايلند أن هذا الجهد الذي يُبذل لتشكيل وتوليد رأي عام عالمي مناهض للأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يستمر بذله بخطى أنشط. وهذا أيضا هو سبب تأييد وفدي تأييدا كاملا للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية بغية تعزيز الوعي العام بالحاجة إلى نزع السلاح. وتقدر تايلند على وجه الخصوص عمل المراكز الإقليمية، مثل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ الذي خطط برامجه ومشاريعه لتتجاوب مع الاحتياجات والمصالح الخاصة بالإقليم. وعلى مدى السنين، وجدت تايلند أن ما تُسمى بعملية كاثماندو، التي استهلها مركز آسيا ومنطقة المحيط الهادئ مفيدة، وهي تعتزم أن تظل مشاركا نشطا في هذه العملية. ونظرا لأن المركز قائم جنبا إلى جنب مع مؤسسات إقليمية أخرى لها أغراض مماثلة، مثل المحفل الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والحوار الأمني في شرق آسيا، فلا يمكنه إلا أن يساعد على تعزيز الأمن وبناء الثقة في المنطقة.

وفي حين أن العالم يركز على نزع السلاح النووي، فينبغي ألا تغيب عن باله أسلحة الدمار الشامل الأخرى وبعض الأسلحة التقليدية التي قد تكون مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وكما هو الحال بالنسبة للأسلحة النووية، تدعو الحاجة إلى الأخذ بنهج عالمي متسق وشامل في التعامل مع هذه الأسلحة. وتايلند، بوصفها موقّعا على معاهدة الأسلحة الكيميائية، تعجّل الآن بإجراءاتها التشريعية لتتمكن من المصادقة على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن البلدين الرئيسيين اللذين يُفترض أنهما يملكان أكبر ترسانات الأسلحة الكيميائية وأكثرها تقدما لم يصادقا، على الرغم من أن المعاهدة توشك الآن أن تدخل حيز النفاذ، على المعاهدة بعد.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، تتابع تايلند عن كثب أعمال فريق الدول الأطراف المخصص لتحسين اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. ونرحب بتشديد الفريق على تعزيز التعاون الدولي، لا سيما في ميدان التحقق، ونعتقد أن الآليات التي ستنشأ في المستقبل لهذا الغرض، والتي سيتفاوض بشأنها، ينبغي أن تكون عالمية وغير تمييزية.

وفيما يتعلق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، فإنه مما يسر تايلند أن المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية هذا العام أحرز تقدما، وبخاصة فيما يتعلق بالبروتوكول الجديد المعني بأسلحة اللازر المسببة للعمى (البروتوكول الرابع). ويسر تايلند أيضا توفر الاتفاق على البروتوكول الثاني المعدل المعني بحظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة وغيرها من الأجهزة. وتايلند، بصفتها بلدا متأثرا بالألغام البرية ولا يصنع تلك الألغام ولا يصدرها، فإنها ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لكي تحقق أهداف هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يكرر أيضا دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال، وبخاصة مبادرتها بتصميم برنامج شامل لإزالة الألغام، وبدء أنشطة التوعية بالألغام، والأهم من كل ذلك إنشاء صندوق تبرعات للمساعدة في إزالة الألغام.

والغرض الوحيد من وراء كل الأسلحة هو إلحاق الأذى أو إزهاق الأرواح. ويمكن للأسلحة الصغيرة أن تتحول إلى أسلحة بالغة الضرر وعشوائية الأثر إذا توالى وصولها بالشاحنات وسلمت إلى دعاة الحرب. ومن هذا المنطلق ترحب تايلند بجميع الجهود المبذولة لتنظيم تدفق الأسلحة دوليا أو عبر الحدود. ويعرب وفد بلدي عن امتنانه بصفة خاصة لأن هيئة نزع السلاح تمكنت خلال دورتها لهذا العام من أن تعتمد المبادئ التوجيهية للنقل الدولي للأسلحة غير المشروعة. وعلى الرغم من افتقار المبادئ التوجيهية إلى القوة القانونية، فهي مع ذلك خطوة هامة نحو القضاء على الأسلحة غير القانونية، ولا سيما

الأسلحة الصغيرة، التي تنتشر بكثرة في جميع مناطق الصراع في مختلف أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر تأييده المتواصل لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. فالسجل برهن بطريقة لا تترك مجالا للشك - وهو في سنته الخامسة - أنه أداة مفيدة في توفير الشفافية في شؤون الأسلحة، وبالتالي في بناء الثقة بين الدول على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وقد طلب السيد أمنواي فيرافان، نائب رئيس وزراء تايلند ووزير خارجيتها، إلى جميع الدول الأعضاء إعطاء الأولوية القصوى في القرن الحادي والعشرين للقضاء التام على كل الأسلحة النووية ونظم ايصالها، وكذلك على غيرها من أسلحة الدمار الشامل. وأود هنا أن أكرر هذه الدعوة، بل اقترح أيضا إيلاء اهتمام مساو للجهود الهادفة إلى وضع ترتيبات للأسلحة التقليدية وتحديدها.

ووفد بلدي على استعداد للتعاون مع كل البلدان التي تؤمن بنفس الفكرة في العمل صوب تحقيق هذا الهدف، العمل معا لتحقيق أهداف نزع السلاح العام الكامل. وبصفة خاصة نتطلع قدما إلى الاشتراك الفعال في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، وكذلك في أعمالها التحضيرية التي تبدأ في وقت مبكر في العالم القادم. ومن خلال هذه الدورة الاستثنائية التي حدد لها أن تنعقد في فجر قرن جديد، سنتمكن من تصور ورسم خطط مستقبل أكثر أمانا وسلاما لنا ولأطفالنا.

**السيد غويين** (بيرو) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أتقدم لكم بالتهانئ على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كما أتقدم بالتهانئ أيضا لأعضاء المكتب الآخرين.

وأود أن أمتثل لاقتراح رئيس الجمعية بتقليص المناقشة العامة أو الغائها في اللجان الرئيسية للجمعية العامة، وقصرها على البيانات التي تتضمن معلومات عن اجراءات معينة تنوي الدول الأعضاء أن تنفذها.

فأولا، كنا من أول الموقعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إذ كنا نعمل بنشاط في هذا المجال منذ عام ١٩٦٣، ونؤيدها تأييدا مطلقا. ونعتقد أنها تشكل خطوة تمهيدية لا تحل محل برنامج لنزع السلاح النووي. ونسترعي النظر إلى فتوى محكمة العدل الدولية التي قررت بالاجماع أن هناك التزاما من جانب جميع الدول بالدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وباختتام هذه المفاوضات. وسنبقي على التحفظ الذي سجل في مفاوضات جنيف بأنه لا يمكن أن نتوقع من البلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أن تتحمل تكلفة الأمانة التقنية. وبطبيعة الحال، لا يمكن، بعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، مطالبة تلك البلدان بتحمل تكاليف التحقق من الحظر.

وثانيا، سنواصل دعم الاجراءات المتفق عليها بين البلدان الموقعة على المعاهدات التي تنشئ المناطق الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا، من أجل توجيه الدعو إلى البلدان الملتزمة بتحقيق هذا الهدف للانضمام إلى تلك المعاهدات، مما يمدها إلى مناطق جديدة.

وثالثا، سنشارك في المشاورات الهادفة إلى الزام الدول بإعداد اتفاقية تفرض حظرا كاملا على استعمال وانتاج وتخزين ونقل الألغام المضادة للأفراد التي أودت بحياة مئات الآلاف من المدنيين سواء البالغين أو الأطفال. ونعتقد أن التعبير عن العزيمة في هذا الشأن، وهو التعبير الذي يمكن أن يتخذ شكل قرار، يجب ألا يقتصر على مجرد إعراب الأمم المتحدة عن حسن نيتها. وإذا تعذر تحديد موعد معين لاتخاذ هذا الاجراء، فمن الأساسي، بل أود أن أقول من الصالح لنا جميعا أن تستعرض المنظمة التقدم الذي تم احرازه في هذا الشأن. ومن الأمثلة على التقدم في هذا المجال على الصعيد الإقليمي القرار الذي اتخذته مؤخرا منظمة الدول الأمريكية، والذي يحث على إنشاء منطقة خالية من الألغام البرية المضادة للأفراد في القارة الأمريكية.

ورابعا، نعتقد أنه لكي نعزز الأنشطة الإقليمية في مجال نزع السلاح، من الجوهري أن نتناولها وفقا للظروف وللسمات الخاصة بكل منطقة، أي المستويات المختلفة للتقدم المحرز في مجال نزع السلاح، اعتبارا من تدابير بناء الثقة والأمن إلى ابرام اتفاقات محددة للحد من الأسلحة أو نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الأمانة العامة كان عليها، بعد الخنق التدريجي للمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومركزه ليما، وبعد توجيه النقد اليها على ذلك، أن توقف أنشطته. ويحدث هذا في الوقت الذي ترغب فيه الأمم المتحدة رغبة عارمة - أو هذا ما نسمعه - في نشر وتعميم منجزات الأمانة العامة والأمم المتحدة في هذا المجال، بل وفي كل المجالات الأخرى. ولا نشاطر الأطراف الأخرى الفكرة التي تقول بأن نزع السلاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يمكن معالجته من مكتب يقع في نيويورك. ونعتقد أننا نكون أكثر نزاهة إذا قلنا إن هذه القضية لن تعالج على الإطلاق، أو أنها لا تهم أحدا.

وخامسا وأخيرا، ترى بيرو أن أي نهج أو أي إجراء يهدف إلى نزع السلاح يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة؛ وبعبارة أخرى، يجب تكريس كل الموارد الموفرة من نزع السلاح للاحتياجات الملحة للتنمية.

**السيد البسباس** (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية، ونيابة عن وفد بلادي، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأود أن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في سبيل انجاز المهام والواجبات الموكلة إلى هذه اللجنة.

شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات وأحداثا متلاحقة ومهمة في مجال نزع السلاح. وهي، رغم أهميتها التاريخية، لم تخل أحيانا من بعض الجوانب السلبية. وفي إطار النظرة الشاملة التي توليها بلادي لمسائل نزع السلاح، فإننا نرغب في توضيح وجهة نظرنا حول تلك المسائل، بما في ذلك المسائل التي سيتم تناولها في أعمال هذه اللجنة أثناء هذه الدورة.

أولا، إن الفتوى التي صدرت عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ والمتعلقة بمسألة شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، جاءت لتؤكد لنا عدم وجود أي سند في القانون الدولي التقليدي أو العرفي يبرر استعمال هذه الأسلحة أو حتى التهديد باستعمالها. وتشير فتوى المحكمة إلى أن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتعارض مع قواعد القانون الدولي ذات الصلة بالنزاعات المسلحة، وخاصة قواعد ومبادئ القانون الإنساني. كما تنص فتوى المحكمة على وجود التزام دولي بالدخول بنية حسنة في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. إننا نعتقد أن هذه الفتوى الصادرة عن أكبر هيئة قضائية دولية تشكل أساسا قانونيا تعتمد عليه اللجنة الأولى، ومن ثم الجمعية العامة في المضي قدما والتعجيل بعملية نزع الأسلحة النووية.

وفي هذا الخصوص، لا تفوتنا الإشارة إلى مقترح برنامج العمل لإزالة الأسلحة النووية، الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح بجنيف (CD/1419). ونحن على ثقة بأن هذا البرنامج سيساهم بشكل فعال في تحقيق أهم أهداف لجنتنا هذه، وهو التخلص النهائي والتدريجي من الأسلحة النووية، خاصة وأن هذا البرنامج يعتمد في تنفيذه على التزامات جادة نحو هدف نزع الأسلحة النووية، ودون تمييز في هذا بين الدول.

ثانيا، إن بلادي كانت دائما سباقة في تأييد كل ما من شأنه إزالة الخطر النووي من العالم. فبالاضافة إلى كوننا طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ أكثر من ٢٠ سنة، فقد وقعنا في شهر نيسان/أبريل من هذه السنة على معاهدة بليندابا لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. ولعلنا بهذه المواقف نبرهن على صدق نوايانا نحو إنشاء عالم خال من الرعب النووي.

ولكن، للأسف الشديد، فإننا رغم تأييدنا المسبق لإنشاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم نجد في نص المعاهدة الحالية ما يقنعنا بأنها شاملة بالفعل، الأمر الذي أصابنا بخيبة أمل كبيرة. فهي تحظر التجارب التفجيرية، ولكنها تغض النظر عن الأساليب التقنية الأخرى التي تهدف إلى التطوير النوعي للأسلحة النووية. ونقصد بذلك التجارب المختبرية وما شابهها. إن مفهومنا لأي معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو أن تكون شاملة لجميع التجارب التي تسعى إلى تطوير الأسلحة النووية، وذلك على المستويين الرأسي والأفقي. لهذه الأسباب فإن بلادي لم تقم حتى الآن بالتوقيع على المعاهدة. ولكننا في الوقت ذاته على استعداد لإعادة النظر في موقفنا، إذا ما استجدت ظروف في المستقبل تعطي لهذه

المعاهدة مصداقية، وتؤكد لنا التوقف الفعلي عن جميع أنواع التجارب على الأسلحة النووية.

وأود هنا أن أشير إلى ما جاء في كلمة السيد عمر المنتصر، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، أمام الجمعية العامة، بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، حيث قال إن:

"... معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي وافقت عليها الجمعية العامة أخيرا، لا ترقى إلى ما تطمح اليه شعوب العالم، وهو القضاء الكامل على جميع التجارب النووية. فصيغة المعاهدة تكرس الأمر الواقع فقط. ومن شأنها إجهاض الجهود للوصول إلى هدف تحقيق عالم خال تماما من الرعب النووي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ١٧، ص ص ٢٦ - ٢٧)

ثالثا، إن قرار مؤتمر نزع السلاح بقبول عضوية ٢٣ دولة جديدة هو أمر يستحق التقدير. ونتمنى أن يستمر هذا الاتجاه حتى يتسنى لجميع الدول الراغبة في المشاركة في أعمال هذا المحفل التفاوضي أن تحصل على العضوية دون قيود. ونحن نتطلع إلى دور أكبر لمؤتمر نزع السلاح في مبادرات نزع السلاح النووي. وأننا نحث المؤتمر على أن يتخذ الاجراءات اللازمة في أقرب فرصة ممكنة للبدء في اجراء مفاوضات بغية انشاء معاهدة لحظر انتاج المواد انشطارية التي تدخل في انتاج الأسلحة النووية.

ونذكر هنا بأن الجمعية العامة اتخذت في دورتها الخمسين القرار ٥٠/٧٠ عين، الذي يدعو مؤتمر نزع السلاح إلى البدء في التفاوض، مع بداية عام ١٩٩٦، حول برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، بهدف التخلص النهائي من هذه الأسلحة خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها. إننا نقدر العبء الذي يتحمله مؤتمر نزع السلاح باعتباره الجهة التفاوضية الوحيدة حول مسائل نزع السلاح. ولكننا في الوقت ذاته نحث على استمرارية هذه الجهود، واستغلال المناخ الدولي الحالي الذي نعتقد أنه مناسب للعمل الجدي.

رابعا، إن اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لمراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي ستنعقد في السنة القادمة، تكتسي أهمية بالغة، خاصة في ضوء القرارات التي صدرت عن مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها. إننا نأمل أن يسود هذه الاجتماعات جو التفاهم والعمل المشترك، حتى يتسنى لنا التحضير الجيد للمؤتمر القادم، والعمل على انجاز ما جاء في قرارات وتوصيات مؤتمر عام ١٩٩٥، ومنها النظر في اتخاذ الاجراءات اللازمة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استخدام أو التهديد باستخدام هذه الأسلحة ضدها. وفي هذا الخصوص، نؤكد هنا على ما جاء في كلمات بعض الدول من أن الوقت قد حان لأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح، عن طريق لجنة متخصصة، في دراسة هذا الموضوع وانجاز وثيقة أو اتفاق دولي يلزم الدول النووية باعطاء الضمانات للدول غير النووية.

ختاما، أود أن أشير إلى ظاهرة ايجابية في مجال نزع السلاح النووي، وهي زيادة عدد الاتفاقيات التي تنص على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وقد ساهمت بلادي مؤخرا في التوقيع على معاهدة بليندابا التي تجعل من أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وهذه الانجازات لا شك تثلج صدورنا جميعا. غير أنه، للأسف، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من شبح الرعب النووي.

وكما يعلم أعضاء هذه اللجنة، فإن الاسرائيلين هم القوة النووية الوحيدة في المنطقة. وهم وحدهم يرفضون الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع منشآتهم النووية تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنهم العائق الوحيد أمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وأود هنا أن أذكر الأعضاء بقرار الجمعية العامة ٥٠/٧٣ الذي يدعو الاسرائيليين إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك القرار الخاص بالشرق الأوسط، الصادر عن مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها.

إننا نأمل من أعضاء هذه اللجنة إيلاء هذا الموضوع الاهتمام الذي يستحقه، وكذلك العمل على حث الاسرائيليين على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار،

ووضع جدول زمني تحت اشراف الأمم المتحدة لتفكيك المخزون النووي الاسرائيلي وتدميره.

**السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. ووعيا مني بخبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية الثرية، فإنني على ثقة بأن أعمالنا، في ظل قيادتكم، ستتوج بخاتمة ناجحة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب من خلالكم، عن تقديري العميق لسلفكم، السيد لوفسانجين اردينشولون، الممثل الدائم السابق لمنغوليا، لقيادته القديرة للجنة في العام الماضي.

إن اعتماد الدورة الخمسين للجمعية العامة مؤخرا لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان حدثا هاما في تاريخ الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ونحن بطبيعة الحال، شأننا شأن بلدان نامية أخرى كثيرة، نأسف لأن المعاهدة لم تتضمن إطارا زمنيا محددا للقضاء التام على جميع الأسلحة النووية على المستوى العالمي. ومع ذلك، قررنا أن نشارك المجتمع العالمي في اعتماد المعاهدة لأننا اعتبرنا اعتمادها خطوة هامة نحو التحقيق التدريجي لنزع السلاح النووي. وفي المعاهدة رأينا أن رغم عيوبها، ستساعد - إذا ما نفذت تنفيذا صارما - على منع الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحسين ترساناتها النووية كما ستمنع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الحصول عليها. ونحن نعتقد أن نزع السلاح النووي يمكن بهذا تحقيقه تدريجيا.

إن السلم والأمن الدوليين يبدوان اليوم وقد تأكدا وتعززا نظرا إلى أن الدول الإقليمية المعنية تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية. فمعاهدة بانكوك، الموقعة يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، التي تعلن جنوب شرقي آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة بليندابا، الموقعة يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدتا تلاتيلولكو وراروتونغا اللتان تنشئات منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وفي منطقة جنوب المحيط الهادئ، على التوالي، كلها تؤكد هذا.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل التطلع الحقيقي لشعوب المناطق المعنية إلى التخلص من التهديد النووي أو الإبادة النووية. وهذا الاتجاه يستحق تشجيعنا ودعمنا التامين.

إن لجنة كانبيرا المعنية بإزالة الأسلحة النووية هيئة هامة يمكنها أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى المسألة النووية. ونحن نتطلع إلى القيام في السنوات المقبلة بدراسة توصياتها الرامية إلى تحقيق هدفها النهائي: القضاء التام على الأسلحة النووية.

ويعتبر وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية، المتعلقة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، إسهاما هاما في جهود المجتمع العالمي لصيانة السلم والأمن الدوليين. والمحكمة، بإعلانها الجماعي أن هناك التزاما بالدخول بحسن نية في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وباختتام هذه المفاوضات، أعطت إشارة قوية بأن الوقت قد حان لأن نقوم جميعا بكل ما يمكننا عمله لتخليص كوكبنا من الأسلحة النووية وبالتالي إنقاذ البشرية بأسرها من المحرقة النووية.

وبينما ندرس مسألة السلم ونزع السلاح، من الضروري أن نعترف بالأدوار التي تضطلع بها مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح. إنها تقوم بدور قيم في الجهود الرامية إلى تعزيز تحديد الأسلحة الإقليمي وأيضا إلى بناء الثقة بين البلدان في المناطق ذات الشأن. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما المبادرات والبرامج والأنشطة الرامية إلى تحقيق السلم وإلى نزع السلاح التي يقوم بها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، ومركزه في كاتماندو بنيبال.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تؤيد الجهود التي يقوم بها المجتمع الدولي لتقليل استخدام الأسلحة المضرة وغير الإنسانية بما في ذلك الألغام البرية المضادة للأفراد. وبلدنا، بوصفه ضحية لتلك المعدات الحربية غير المنفجرة المتروكة من حرب استقلال دامت ثلاثين عاما، يدرك إدراكا تاما النتائج الخطيرة المأساوية التي يمكن أن تسببها تلك الأسلحة المدمرة. وفي جهد

للتصدي لهذه المشكلة، أنشأت الحكومة اللاوية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في يوم ١ آب/أغسطس ١٩٩٥ صندوقا استئمانيا لإزالة المعدات الحربية غير المتفجرة. ووضع برنامج وطني بشأن الموضوع وينفذ في الوقت الحاضر، بهدف خفض عدد الإصابات بين المدنيين وزيادة رقعة الأراضي المتاحة للإنتاج الغذائي وسائر الأنشطة الإنمائية أيضا.

ومنذ إنشاء الصندوق، تُلقيت إسهامات وتبرعات، نقدية ونوعية من حكومات صديقة ومنظمات دولية من بينها استراليا وألمانيا والسويد والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونيابة عن لاو حكومة وشعبا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري وامتناني الخالص لها. ونأمل أن تسهم بلدان ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية أخرى أيضا في تمويل هذا الصندوق.

ولما كان بلدنا يتمتع الآن بسلم واستقرار سياسي، فإن الأرض، فور إزالة الألغام منها، ستظل خالية من الألغام. وبرنامجنا الوطني لإزالة الألغام برنامج طموح، ولكن بدعم وتعاون المجتمع الدولي نثق بأنه سيكون بالإمكان البدء بتنفيذه وترجمته إلى حقيقة واقعة.

**السيد أكرم** (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أرجو أن تتقبلوا تهانئ الوفد الباكستاني بمناسبة انتخابكم الذي أنتم جديرون به تماما لرئاسة اللجنة الأولى. ونحن واثقون بأن اللجنة ستعتمد، تحت قيادتكم القديرة، قرارات بعيدة الأثر بشأن جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح. واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السيد اردينشولون ممثل منغوليا، على الأسلوب الفعال الذي أدار به عمل اللجنة العام الماضي.

لقد أتاحت نهاية الحرب الباردة فرصا جديدة مثيرة لتحقيق رؤية ميثاق الأمم المتحدة للسلم الدولي والأمن الجماعي القائم على الحل العادل للصراعات والنزاعات، وعدم استخدام القوة، وتحديد الأسلحة عند أدنى المستويات الممكنة. وفي السنوات القليلة الماضية، شهدنا عددا من الانجازات الهامة في السعي لتحقيق نزع السلاح: فمعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها أبرمت، والأسلحة النووية يجري تفكيكها وتدميرها فعلا؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة أبرمت وقد تدخل حيز النفاذ قريبا؛ ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جرى تمديدها إلى أجل غير مسمى، وبروتوكولات جديدة تقيد الألغام البرية المضادة للأفراد تقييدا كبيرا اعتمدت بتوافق الآراء؛ ومناطق خالية من الأسلحة النووية تغطي الآن نصف الكرة الجنوبي كله؛ ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اعتمدت بعد ٤٠ عاما. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب هذه، رغم عيوبها، أيدتها باكستان لأن بوسعها أن توقف التصعيد النووي في منطقتنا وتمنع الدول النووية من إنتاج أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

غير أن شعورنا الذي له ما يبرره بالإنجاز، لابد أن يوازنه الإدراك الواقعي للطبيعة المحدودة للتقدم المحرز والأخطار الكبرى التي لا تزال تلوح في أفق نزع السلاح بأكمله.

فلا يزال أكثر من ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي جاهزة للاستخدام. ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها قد لا تصدق عليها إحدى الدولتين الطرفين فيها. وحتى إذا صدقت عليها فستحتفظ الدولتان بأكثر من ٦ ٠٠٠ سلاح نووي. مما يثني الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية عن إجراء تخفيضات، ويقوض الحجة الأخلاقية بعدم الانتشار العالمي.

وخلافا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، توضع خطط ومقترحات لإقامة شبكات القذائف التعبوية التي يمكن أن تصعد، بدلا من أن توقف، نشر الأسلحة النووية من جانب الدول التي لا تمتلك الوسائل الدفاعية المضادة للقذائف.

وفسر البعض تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى بأنه إضفاء للطابع الشرعي إلى أجل غير مسمى على امتلاك الأسلحة النووية. إن مبادئ وأهداف المؤتمر لم تحدد سوى هدفين، معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة الوقف، وكلتاهما يعتبرهما مقدموهما تدبيرين من تدابير عدم الانتشار وليس لنزع السلاح النووي.

وأعلنت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أنه ينبغي الإبقاء على الأسلحة النووية ضد أية تهديدات غير مؤكدة تأتي من خصوم غير محددين بما في ذلك الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وهناك رفض واضح من جانب البعض للتفكير في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف من أجل نزع السلاح النووي.

ومن المحتمل أن تدخل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، حيز النفاذ دون الدولتين المعلن عن حيازتهما للأسلحة الكيميائية.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لن تمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من الإبقاء على أسلحتها النووية جاهزة للاستخدام عن طريق إجراء تجارب غير تفجيرية. وعلى أي حال فإن هذه المعاهدة لن تدخل حيز النفاذ ما دامت دولة واحدة ذات قدرة نووية تتمسك بموقفها بأنها لن توقع المعاهدة - "لا الآن ولا في وقت لاحق".

وما لم يتغير النهج إزاء نزع السلاح العالمي، المحتمل أن يصبح ما وصفه ممثل الاتحاد الأوروبي بـ "شبكة لاتفاقات نزع السلاح"، مجرد شبكة معقدة للإنصاف، موفرا أمنا كاملا للدول القوية والمتقدمة ومبقيا الدول الصغيرة والضعيفة في حالة انعدام أمن كامل. وهيكل نزع السلاح الذي نقوم ببنائه في هذا العصر الجديد المثير سيكون معيبا وهشا ما دام قائما على أساس القوة وعدم المساواة. هذا الهيكل لنزع السلاح سيواجه بتحديات وسينهار في نهاية المطاف.

إن العالم لا يتكون من فرسان الحق وقوى الظلام المزعزعة للاستقرار، بل من دول كبيرة ودول صغيرة، كلها ذات سيادة ولكل منها اهتماماتها الأمنية والإنمائية التي ينبغي ألا يدوسها بالأقدام غزاة مضللون.

وبعض ما يسمى بنظم مراقبة الصادرات مثال على هذا الاتجاه. وعلى سبيل المثال تخلو أحكام معاهدة عدم الانتشار من أي نص على معاقبة اتحاد احتكاري للموردين الذين يطبقون شروطهم بطريقة لا مساواة فيها، وغالبا وفق أهوائهم، ضد بعض وليس ضد آخرين. وبالمثل فإن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يقرر بشكل تعسفي شروط القيود على نقل فئات القذائف والمكونات المقررة على نحو انفرادي إلى بعض الدول وليس إلى أخرى. ولا يعالج التهديدات الناشئة من القذائف المنتجة محليا وبالتالي فإنه يمارس التمييز ضد أقل الدول تقدما وأكثرها ضعفا. ومما يثير القلق أن هذه النظم يجري السعي إلى إنشائها الآن على نطاق أوسع.

إن باكستان تعي ضرورة تقييد إنتاج جميع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية والاتجار بها، وضرورة تحديد المسؤولية في هذا المجال. ونحن على استعداد للعمل من أجل إقامة نظم في المناطق الحساسة يتم التفاوض بشأنها دوليا. ولكننا لا يمكن أن نؤيد نظما تعسفية. ونرفض بصفة خاصة النهج العقابي الذي يعتنقه البعض وغالبا فيما يتعارض مع أهدافهم المتمثلة في تعزيز الأمن وعدم الانتشار على الصعيد العالمي أو الإقليمي.

وقبل خمسين عاما دعت الجمعية العامة، في قرارها الأول، إلى تطهير

> "الترسانات الوطنية من الأسلحة الذرية ومن كل الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تحويلها لتصبح من أسلحة الدمار الشامل". (القرار ١ (د - ١)).

هذا النداء أكثر إلحاحا اليوم. إن فترة ما بعد الحرب الباردة خلقت فرصة تاريخية لتحقيق الهدف المتمثل في تخليص العالم من الأسلحة النووية. والدول الحائزة للأسلحة النووية لم تعد أسيرة سباق استراتيجي. وهي لا تحتاج إلى أسلحة نووية لاستخدامها بعضها ضد بعض ومن المؤكد أنها لا تحتاج إلى هذه الأسلحة لاستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. فإذا لم نغتنم هذه الفرصة لتحقيق نزع السلاح النووي، فقد لا تتكرر. وقد يتجدد التنافس بين الدول الكبرى. إن وجود عالم ذي أقطاب نووية متعددة يمكن أن يزيد أخطار استخدام الأسلحة النووية سواء على نحو متعمد أو على سبيل المصادفة.

لقد أكد المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أولوية التفاوض بشأن نزع السلاح النووي. والفتوى التاريخية الهامة

لمحكمة العدل الدولية أيدت الرأي بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تلتزم بالدخول في مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي وباختتام هذه المفاوضات. وهذه هي وجهة نظر الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، وهي وجهة النظر التي أعلنت في مؤتمر قمة كاراتاخينا لزعماء حركة عدم الانحياز، والتي أعاد تأكيدها وزراء حركة عدم الانحياز في نيويورك في الشهر الماضي. كما أن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها ولجنة كانبيرا أكدا أولوية نزع السلاح النووي.

وباكستان، مع بقية أعضاء مجموعة الـ ٢١، ألحت على إنشاء لجنة مخصصة لنزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح، كما دعا إلى ذلك قرار الجمعية العامة ٥٠/٧٠ عين الذي اتخذته في دورتها السابقة. وقد انضممنا إلى ٢٧ عضوا آخر في المجموعة في مؤتمر نزع السلاح في اقتراح مشروع برنامج للقضاء المرحلي على الأسلحة النووية كما عمم في الوثيقة CD/1419 المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. ونعتقد أن هذا الاقتراح يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات في اللجنة المخصصة لمؤتمر نزع السلاح.

إننا نرحب بالتزام الاتحاد الأوروبي ببذل مزيد من الجهود المنهجية والتدريجية لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ونلاحظ الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لتخفيضات "الأسلحة النووية على الصعيد العالمي" ونرحب باستعداد الاتحاد الروسي لبدء محادثات حول نزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونرحب بصفة خاصة باقتراح الصين بإبرام اتفاقية تحظر الأسلحة النووية.

وينبغي أن يوضح أن المفاوضات التي تجريها دول عدم الانحياز والدول المحايدة تستهدف صياغة برنامج لنزع السلاح النووي، وتعريف التدابير التي يتألف منها البرنامج، وتحديد الأولويات فيما بينها والمراحل والأطر الزمنية التي يتحقق كل ذلك من خلالها. وكل تدبير من تدابير نزع السلاح يرد في هذا البرنامج سيجري التفاوض بشأنه من خلال أنسب آلية ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف أو عالمية - لكل تدبير على حدة. وطبيعة تدبير محدد من تدابير نزع السلاح ستبين هي نفسها البلدان التي سيكون من المهم أن تشارك في تلك المفاوضات.

ولكننا لا نوافق على أن التفاوض على نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون مقصورا على الدول النووية. فذلك يتناقض مع ما اتفقت عليه الآراء في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بأن:

"... لجميع الدول الحق في الاشتراك في مفاوضات نزع السلاح". (القرار دإ - ٢/١٠، الفقرة ٢٨)

ويظل مؤتمر نزع السلاح - رغما عن واقعة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. فالمؤتمر ليس محفلا للتفاوض حول اتفاقات عدم الانتشار وحدها. ونزع السلاح النووي نقطة رئيسية على جدول الأعمال القديم العهد الخاص بالمؤتمر. ولا يمكن استبعاد مؤتمر نزع السلاح على أنه "محفل غير ملائم لموضوع يستعصي على الحل". ولا ينبغي أن يخلق "الاختطاف الوحيد" طموحا بالإقدام على "اختطاف مزدوج".

لذلك، تأمل باكستان أن يستطيع مؤتمر نزع السلاح أن ينشئ لجنة مخصصة لإجراء مفاوضات حول جميع البنود المدرجة في جدول أعماله. إن الأهمية التي نوليها لضمانات الأمن السلبية معروفة جيدا. وإلى أن يتم إنجاز نزع السلاح النووي، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها التزام بأن تطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وإننا نشعر بقلق بالغ لأن معظم الدول النووية لم تتخل عن المذاهب التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية. والنتيجة المنطقية الطبيعية المترتبة على قصر ضمانات الأمن على الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أو في ترتيبات عدم الانتشار الأخرى هي أنه يمكن تصور استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي ليست أطرافا في ترتيبات عدم الانتشار. وسواء كان هذا التهديد صريحا أو ضمنيا، فإنه مناقض لما حرمه الميثاق من استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها، ويعطي الدول

المعرضة للتهديد الحق في اتخاذ التدابير الضرورية للدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق.

وباكستان على استعداد أيضا لبدء لجنة مخصصة لعملها بشأن وضع اتفاقية المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. لقد رحبنا بإقرار تقرير شانون الذي يعكس التفاهم القائل بأنه سيجري مواصلة النظر في نطاق المعاهدة المقترحة في اللجنة المخصصة. ونود أن نكفل بشكل بين أن يتم التصدي في غضون التفاوض على المعاهدة لشواغلنا المتعلقة بالمخزونات غير المتساوية، وإلا فإن هذه المعاهدة ستصبح أيضا تدبيرا آخر لعدم الانتشار فقط؛ ولن يكون من شأنها أن تسهم على الإطلاق في نزع السلاح النووي، على نحو ما هو متوخى في الفقرة ٥٠ (ب) من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح.

إن هناك بضايا صعبة يتضمنها عمل الفريق المخصص للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكترويولوجية (البيولوجية) والتكسينية (السمية) وتدمير تلك الأسلحة، وخاصة فيما يتعلق بالتدابير الموقعية التي تستعصي على الحل بحلول تاريخ معين. ونحن نتفق مع الرأي بأنه ينبغي أن يغطي الامتثال للاتفاقية التعهدات المتصلة بالتعاون السلمي وتبادل التكنولوجيات أيضا. ونعتقد أنه لن يمكن كفالة التقيد على نطاق واسع بالبروتوكول الجديد المحتمل إلا إذا كان هناك توافق آراء أصيل حول القضايا الحساسة. لقد أيدنا تكثيف عمل الفريق المخصص الذي ينبغي مع ذلك ألا يتداخل مع الدورات المقررة لمؤتمر نزع السلاح أو يحد منها.

واستجابة للمأساة المروعة التي أوقعتها الألغام البرية بأكثر من ٦٠ بلدا، أبرم في وقت مبكر من هذا العام بروتوكول ثان معدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وذلك بعد عامين ونصف من المفاوضات. وقد أعلنت باكستان في ذلك الحين أنها لا تقوم بتصدير ألغام برية. لقد ألغينا برنامجا كاملا لإنتاج الألغام البرية المضادة للأفراد امتثالا للبروتوكول الثاني. وسنكمل متطلبات الكشف قبل فترة السنوات العشر المنصوص عليها بكثير.

إن التحدي المباشر الذي نواجهه هو كفالة أوسع تقبل ممكن للأحكام الجديدة بشأن استحداث الألغام البرية واستخدامها ونقلها. وإننا نأمل بأن يكون التعاون في نقل تكنولوجيات تنفيذ هذه الأحكام وشيكا. والأولوية الأخرى هي المهمة الكؤود، وإن يكن لا مناص منها، مهمة إزالة ملايين الألغام التي لا تزال تقتل الناس الأبرياء. إن الإقدام فورا على الضغط من أجل فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد قد يستجيب للمشاعر الشعبية ولكنه قد لا يثمر. كما يمكن أن يقوض الهدف المباشر - هدف كفالة أوسع امتثال للبروتوكول المعتمد مؤخرا. وسيصبح هدف الحظر واقعيا ما أن تستحدث بدائل عن استخدام الألغام البرية المضادة للأفراد وتصبح متاحة.

وبينما تبقى الأسلحة النووية بؤرة الانشغال الدولي، فلا يمكن لنا أن نتجاهل التهديدات الموجهة إلى السلم، وانتهاكات السلم، الناجمة عن الأسلحة التقليدية. وهناك أربعة أبعاد للخطر الذي تخلقه الأسلحة التقليدية في الوقت الحالي: أولا، عدم الأمان وعدم الاستقرار اللذان يخلقان في شتى مناطق العالم بفعل إنتاج بعض الدول واحتيازها لقدر أكبر من الأسلحة، الأمر الذي يهدد الدول الأخرى، خاصة البلدان الأصغر المجاورة؛ وثانيا، التركيز المتنامي وغير المتساوي للأسلحة التقليدية المحكمة الاتقان والمتزايدة الإهلاك في أيدي قلة قليلة من الدول المتقدمة، مما يزيد من تفاقم التفاوت ما بين البلدان النامية والمتقدمة النمو؛ وثالثا، الحوافز على انتشار أسلحة الدمار الشامل التي يخلقها اختلال التوازن في الأسلحة التقليدية في أجزاء معينة من العالم؛ ورابعا، تفاقم الصراعات والتوترات داخل الدول وفيما بينها بفعل نقل الأسلحة بطريقة غير مشروعة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة، إلى الإرهابيين والمجرمين، وحجب وسائل الدفاع المشروعة عن النفس عن الشعوب التي تناضل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني.

ويجب على المجتمع الدولي أن يتصدى لجميع الأبعاد الآنفة للأسلحة التقليدية بطريقة شاملة ومنهجية. ولقد كان النهج المتبع حتى الآن جزئيا ومتقطعا. وتضم باكستان صوتها إلى مفهوم النهوض بالثقة فيما بين الدول من خلال الشفافية. ولقد قدمنا تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ومن أسف أن الشفافية لن

تقضي وحدها على الخطر الذي تخلقه مستويات الأسلحة التقليدية المتفاوتة في مناطق معينة.

وبالمثل، فإن محاولة التحكم في نقل الأسلحة، دون مراعاة لتلك الاختلافات الإقليمية، يمكن أن تزيد بالفعل من حدة الاختلالات وأن يهدد السلم، بدلا من تلطيف حدة الحالة. إننا نرحب بالمبادئ التوجيهية بشأن نقل الأسلحة التقليدية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء. ومن المناسب للهيئة أو لمؤتمر نزع السلاح أن يفحص جدوى وضع المبادئ التوجيهية الخاصة بإنتاج ونقل ووزع الأسلحة التقليدية كوسيلة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والعالمي.

وتعتقد باكستان أن النهج الإقليمي يوفر، في معظم الحالات، إطارا أشد فعالية للتفاوض الناجح على اتفاقات تحديد الأسلحة التقليدية، علاوة على جوانب عدم الانتشار. وقد طلبت الجمعية العامة إلى مؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض على المبادئ المتعلقة بتحديد الأسلحة التقليدية داخل إطار إقليمي ودون إقليمي. ومن شأن ذلك أن يقدم إسهاما مفيدا في مفاوضات محددة بشأن تحديد الأسلحة التقليدية في شتى مناطق العالم. وينبغي أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح هذه العملية في ١٩٩٧.

إن القيام بدراسة دقيقة للحالة في شتى أنحاء العالم يبين أنه يمكن تيسير كل من تحديد الأسلحة التقليدية وعدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للصراعات والمنازعات، وحلها. إن معظم الدول تحصل على السلاح من أجل الدفاع ضد التهديدات التي تنشأ دائما تقريبا عن الصراعات والمنازعات التي تقع في مناطقها. ولهذا يجب التصدي للخلافات السياسية فيما بين الأطراف جنبا إلى جنب مع أبعاد نزع السلاح في مسائل الأمن الإقليمي.

لقد وصفت منطقة جنوب آسيا بأنها أخطر مكان في العالم. فالحرب الباردة لم تنته في منطقتنا؛ والواقع أنها كثيرا ما تسخن إلى درجة الحمى الشديدة جدا. والسبب الجوهري للتوتر في جنوب آسيا هو النزاع على كشمير والرفض الشرس لحق الشعب الكشميري في تقرير المصير. ونحن نأمل أن تخلق عما قريب الظروف التي تسمح بالبدء في حوار حقيقي ثنائي بين باكستان والهند لحل النزاع على كشمير، وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي. ويمكن استكمال تلك المحادثات الثنائية بتدابير على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لمعالجة المشكلات المترابط بعضها ببعض، المتعلقة بالأمن، وتحديد التسلح وعدم الانتشار في جنوب آسيا.

إن رئيسة وزراء باكستان، في بيانها أمام الجمعية العامة يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اقترحت عقد مؤتمر متعدد الأطراف للسلم والأمن في جنوب آسيا. إن هذا المؤتمر يمكن أن يعزز بلوغ الأهداف الثلاثة التالية: اتخاذ تدابير للقضاء على الأسباب الكامنة للنزاع والتوتر بين الهند وباكستان، بما في ذلك كشمير؛ وعقد اتفاقات لتحديد الأسلحة التقليدية، واعتماد تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك تحديد نسب يتفق عليها الطرفان لقواتهما، وتدابير لتفادي الهجوم المفاجئ؛ وإقرار تدابير لضبط النفس النووي، وتفادي انتشار الأسلحة النووية، وعدم استحداث وعدم نشر قذائف ذات قدرة نووية.

وبعد مضي سنة استعدت فيها جارتنا لتجربة نووية ثانية، عندما أعلنت أن خيارها النووي مفتوح، وعندما كررت تأكيد تصميمها على استحداث ووزع قذائف لها قدرة نووية، وعندما عارضت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فلا بد للمجتمع الدولي أن يسلم بأن حل مشاكل الأمن في جنوب آسيا لا غنى عنه لنجاح المساعي العالمية لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

إن باكستان ترى أن أمنها رهن إلى حد بعيد بنجاح تلك المساعي. ولذا، سنستمر في الإسهام النشط والبناء في أعمال جميع المحافل التي تنشد وتشجع أهداف نزع السلاح العالمي والإقليمي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥